

اسم المقال: المعايير التي تحكم قرارات النيابة العامة في التشريعات الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

اسم الكاتب: منى سالم الوسمي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/8698>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 19:42 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلم
القانونية



المجلد 21، العدد 3
ربيع الأول 1446 هـ / سبتمبر 2024م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

المعايير التي تحكم قرارات النيابة العامة في التشريعات الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

منى سالم الوسمي⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2024-09-11

تاريخ الاستلام: 2024-08-08

ملخص البحث:

حاولت الدراسة توضيح الأسس والمعايير التي تحكم قرارات النيابة العامة في توجيه أمر إقامة الدعوى الجزائية. وكذلك الأسس والقواعد التي تحكم سلطة النيابة العامة في إصدار قرار عدم إحالة الدعوى الجزائية سواء كان القرار بالحفظ أو بالأمر بالأوجه لإحالة الدعوى الجزائية؛ وذلك وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2023 في شأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2023. وناقشت الدراسة سلطات واختصاصات النيابة العامة في مرحلة التحقيق كأخطر المراحل التي تمر بها الدعوى الجزائية لما لها من تأثير على الحقوق والحريات الفردية. إذ يعد من أهم القوانين وأكثرها تكريراً لضمانات الحقوق الفردية للمتهم. اعتمدت الدراسة على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، واختتمت بنتائج وتوصيات. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أصل الوصف القانوني هو ما تسبغه المحكمة على الواقعة المطروحة عليها إذ لا تتقيد بالوصف القانوني الذي أحالت النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم؛ لأن هذا الوصف في توجيه أمر إقامة الدعوى الجزائية ليس نهائياً، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على الواقعة

الكلمات الدالة: الأسس والمعايير، أمر إقامة الدعوى الجزائية، مرحلة التحقيق، سلطات، النائب العام

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

عمد المشرع الاتحادي إلى تقسيم مرفق العدالة إلى أجهزة مستقلة عن بعضها، فنظّمها في شكل سلطات وهي سلطة الاتهام والتحقيق الممثلة في النيابة العامة وسلطة الحكم، ويوكل كل اختصاص لجهة مستقلة تماماً عن الأخرى مع وجوب التعاون بينهما، وقد عهد المشرع الاتحادي في مرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2023 في شأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2023 إلى النيابة العامة بمنح النيابة العامة سلطة تحريك الدعوى الجزائية وحفظها وهو ما يعرف بمبدأ الملاءمة المنصوص عليه في مواد القانون بتلقي المحاضر والشكاوى والبلاغات ويقرر ما يتخذ بشأنها بالمواد (5 - 21 / إجراءات جزائية) وكذلك بمباشرة الإجراءات الجزائية المتعددة والتي تتعاقب من حيث الدور والوظيفة (جزائية، 2023)

وأكد المشرع على أن يكون هناك توازن بين مصلحة المتهم في ضمان حريته وبين مصلحة المجتمع في الدفاع عن نفسه تحقيقاً لمقتضيات الشرعية الإجرائية، ويتمثل التوازن في نفس الصلاحيات التي منحها القانون فمنح المضرور حق تحريك الدعوى الجزائية وأعطى النيابة العامة باعتبارها ممثلة لحق المجتمع إضافة إلى سلطتها الرئيسية في الاتهام والتحقيق صلاحيات وسلطات محددة في متابعة المجرمين بتحريك الدعوى ومباشرتها طالبة من القضاء توقيع العقوبة المقررة (سرور، 1998)؛ لذلك تحاول الدراسة توضيح الأسس والمعايير التي تحكم قرارات النيابة العامة في توجيه أمر إقامة الدعوى الجزائية. وكذلك الأسس والقواعد التي تحكم سلطة النيابة العامة في إصدار قرار عدم إحالة الدعوى الجزائية سواء كان القرار بالحفظ أو بالأمر بالألا وجه لإحالة الدعوى الجزائية وذلك وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2023 في شأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2023 بشأن الإجراءات الجزائية

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في أن النيابة العامة تسهم في تحقيق العدالة واستقرار الأمن وطمأنينة المجتمع خاصة

إضافة إلى أن المشرع قد عقد للنيابة العامة -دون غيرها- الحق بإقامة الدعوى الجزائية ومباشرتها، وألا تقام من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون، فلا يجوز وقفها أو التنازل عنها أو تركها أو تعطيل سيرها أو التصالح عليها، إلا في الحالات الواردة في قانون الإجراءات الجزائية رقم (45) لسنة 2023م دون غيره. كما جعل حق مباشرة

الدعوى الجزائية مقتصر على النائب العام بنفسه، أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة بما يضمن نظاماً قضائياً يكفل حماية الحقوق الأساسية والمحافظة على الحريات الفردية للمواطن والمواطن.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة في محاولة توضيح المعايير التي تحكم قرارات النيابة العامة في توجيه أمر لا وجه لإقامة الدعوى الجزائية والمعايير التي تحدد سلطة النيابة العامة في عدم إحالة الدعوى الجزائية سواء بالحفظ أو بأمر لا وجه في المرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2023 في شأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2023 بشأن الإجراءات الجزائية من خلال التساؤلات التالية:

1. ما مدى سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى الجزائية بأمر الإحالة؟
2. ما الحالات التي لا يمكن المتابعة فيها إلا بإذن النائب العام؟

أهداف الدراسة:

يتجلى الهدف الرئيسي للدراسة في توضيح المعايير التي تحكم قرارات النيابة العامة في توجيه أمر لا وجه لإقامة الدعوى الجزائية والمعايير التي تحدد سلطة النيابة العامة في عدم إحالة الدعوى الجزائية سواء بالحفظ أو بأمر لا وجه بالإضافة إلى الأهداف الفرعية التالية:

1. بيان المهام المناطة بسلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى الجزائية بأمر الإحالة بحكم الاختصاص أي إلى أي حد تمتد سلطة النيابة العامة مع إبراز دور النيابة العامة في إصدار قرار أمر الإحالة للصالح العام دون خطأ سلطة النيابة العامة بقرار الإحالة.
2. توضيح الحالات التي لا يمكن المتابعة فيها إلا بإذن النائب العام ، وتوضيح الجرائم التي لا يجوز فيها تحريك الدعوى الجزائية إلا بناء على شكوى المجني عليه.

منهجية الدراسة:

عمدت الباحثة على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن فيما يلي:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** في توضيح الرسالة السامية التي يقوم بها عضو النيابة العامة وما أفرده لهم النظم القانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة من

سلطات التحقيق والاثهام وتوضيح معايير تقدير سلطة النيابة العامة في قراراتها سواء بأمر بالإحالة أو بأمر عدم الإحالة سواء بالحفظ أو بأمر لا وجه بهدف التطوير ومعالجة الأخطاء للإرتقاء بمستوى العمل لمصلحة العدالة وللتنمية المستدامة وحماية المجتمع وقمع وإصلاح كل الاضطرابات الاجتماعية والارتقاء برجل العدالة واقتضاء حق المجتمع في معاقبة الجاني.

2. المنهج المقارن: في توضيح أهم أسس التنظيم الجنائي التي جعلت أغلب التشريعات منها البناء الأساسي في التنظيم القضائي للإجراءات الجنائية الأولية واعتبار سلطة النيابة العامة سلطة عامة قائمة بذاتها تختص بالدعوى الجزائية بالإضافة إلى اختصاصاتها الأخرى .

المفاهيم الأساسية في الدراسة:

الدعوى الجنائية: المقصود بالدعوى الجنائية " الوسيلة القانونية لتقرير الحق في العقاب توصلًا لاستفائه بمعرفة السلطة القضائية" (حسني، 2016) وهي « اللجوء إلى السلطة القضائية الممثلة في النيابة العامة باسم المجتمع ولمصلحته للوصول إلى إثبات وجود الفعل المعاقب عليه وإقامة الدليل على إجرام مرتكبه وتوقيع العقوبات المقررة قانوناً (تركي، 2010)

الإحالة: أمر الإحالة هو الأمر الذي يقرر به وكيل النيابة العامة بإدخال الدعوى في حوزة المحكمة المختصة وهو القرار بنقل الدعوى من مرحلة التحقيق الابتدائي إلى مرحلة المحاكمة (عبدالستار، 2016)

الشكوى : هي تعبير المجني عليه بإرادته المستقلة في اللجوء إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات الناشئة عن الجريمة وتختلف الشكوى عن البلاغ فالشكوى تصدر من المجني عليه والبلاغ يصدر عن أي شخص ولو لم يكن المجني عليه (علواني، 2003)

الإذن: هو تصريح هيئة باتخاذ الإجراءات الجنائية ضد شخص منتم إليها وهو ينطوي على إقرار هذه الهيئة بأنها لا ترى في هذه الإجراءات كيداً أو تعسفاً وفي ذلك قضت المحكمة الاتحادية العليا بأن ثبوت وجود إذن من مدير عام الجمارك بتحريك الدعوى صادراً قبل انقضاء الدعوى الجزائية بمضي المدة (الطعن، 2023) ولا يجوز الرجوع في الإذن؛ لأن الإقرار السابق بطبيعته نهائي ويتعين أن يحدد في الإذن شخص المتهم بالإضافة إلى تحديد الجريمة المسندة إليه ذلك أن الإذن بطبيعته شخصي (سلامة، 1980)

خطة الدراسة:

المبحث الأول: اختصاصات النيابة العامة في تحريك الدعوى الجزائية

المطلب الأول: سلطة النيابة العامة في تقدير الجرائم التي تتوقف على شكوى المجنى عليه

المطلب الثاني: قرار الإحالة أو الحفظ في الدعوى الجزائية

المبحث الثاني: سلطة النيابة العامة في تقدير أمر إحالة الدعوى الجزائية أو عدم إحالتها

المطلب الأول: معايير النيابة العامة في تقدير حالات أمر لا وجه للدعوى وحفظها

المطلب الثاني: الحالات التي لا يمكن المتابعة فيها إلا بإذن النائب العام

المبحث الأول: اختصاصات النيابة العامة في تحريك الدعوى الجزائية

تمهيد وتقسيم

تحريك الدعوى الجزائية هو اتخاذ أو إجراء من إجراءاتها؛ فالإجراء ينقل الدعوى من حالة السكون التي كانت عليه عند نشأتها إلى حالة الحركة بأن يدخلها في حوزة السلطات المختصة باتخاذ إجراءاتها التالية لها؛ وذلك بسبب الأهمية القانونية للدعوى؛ إذ إن القضاء لا ينظر للدعوى من تلقاء نفسه ومن ثم تقوم النيابة العامة بتحريك الدعوى الجزائية حيث يقع بين تحريك الدعوى الجزائية ومباشرتها أو استعمالها والتصرف فيها فروق جوهرية سواء من حيث المدلول أو من حيث السلطة المختصة بكل منها والقواعد التي تخضع لها في عملها، ونوضح ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: سلطة النيابة العامة في تقدير الجرائم التي تتوقف على شكوى المجنى عليه

المطلب الثاني: قرار الإحالة أو الحفظ في الدعوى الجزائية

المطلب الأول: سلطة النيابة العامة في تقدير الجرائم التي تتوقف على شكوى المجنى عليه

تعد النيابة العامة فرعاً من فروع السلطة القضائية لكونها تباشر الدعوى الجزائية وتقوم بعملية الإشراف على أعمال الضبط القضائي وتقوم بمباشرة سلطة الضبط القضائي والقيام بإجراءات التحقيق الابتدائي وكذلك التصرف فيه، وتباشر النيابة العامة الإجراءات الجزائية بوصفها أمانة على الدعوى الجزائية؛ فهي تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة بضمان التطبيق السليم للقانون وحماية المجتمع من الأفعال التي تكون اعتداءً على

المصالح التي حماها المشرع الجنائي بنص في قانون الجرائم والعقوبات ولذلك يتمتع جهاز النيابة العامة بقدر كبير من الحرية (تركي، 2004) وقد نشأ جهاز النيابة العامة عبر التطور التاريخي للأنظمة الإجرائية بدءاً بنظام الاتهام الفردي الذي يمنح حق ملاحقة المجرم وإقامة الدعوى الجنائية وتسييرها ضده للمجني عليه الذي نالته الجريمة بضررها حتى يصل إلى نظام الاتهام العام الذي يحصر حق ملاحقة المجرم بالسلطة الاجتماعية أي بالدولة وتمثلها النيابة العامة (القضاء، 2007)

أن تحريك الدعوى الجزائية هو اتخاذ أو إجراء من إجراءات النيابة العامة إذ تقوم بتحريك الدعوى الجزائية؛ إذ إن التحريك عمل اتهام فتختص به النيابة العامة باعتبارها سلطة اتهام، وهو ما عبر عنه المشرع بالقاعدة العامة في المادة (9/ إجراءات جزائية) (جزائية، 2023) بالقول ((تختص النيابة العامة دون غيرها))، ولكن النيابة العامة لا تنفرد بهذا الاختصاص، وإنما يشاركها فيه المدعي بالحق المدني والمحاكم في حالات التصدي وجرائم الجلسات، وفي ذلك قضت المحكمة الاتحادية العليا بمدى جواز رفع الدعوى الجزائية (طعن، 2022) وقد أشار المشرع إلى هذه المشاركة للنيابة في اختصاصها بالمادة (9/ إجراءات جزائية) (جزائية، 2023) فقال ((دون غيرها)) (مادة9، 2023) بمعنى أن الدعوى الجزائية لا ترفع من غير النيابة العامة إلا في الأحوال المبينة في القانون (مادة2، 2007)

فإن جهاز النيابة العامة هو جهاز يتولى أعمال التحقيق في القضايا الجنائية كما أنها الجهاز المختص بالإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية وإقامة الدعوى ومباشرتها أمام المحكمة المختصة (شلالات، 2010) وهو "الجهاز الذي يمثل الحق العام كفريق في الدعوى ولها ملء الحرية في تقديم طلباتها الشفاهية أمام المحكمة بالصيغة التي تراها" (تميز، 2009) والنيابة العامة هيئة إجرائية مهمتها مباشرة الدعوى نيابة عن المجتمع والمطالبة بتطبيق القانون ولكن بالرجوع إلى مرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2023 في شأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2023 نجده اعتبر النيابة العامة فرع من فروع السلطة التنفيذية يسوغ لوزير العدل أن يخطر النائب العام بالجرائم المتعلقة بقانون الجرائم والعقوبات كما يسوغ له فضلاً عن ذلك أن يكلفه كتابة بأن يباشر أو يعد بمباشرة متابعات أو يخطر الجهة القضائية المختصة بما يراه ملائماً من طلبات كتابية (جزائية، 2023)

نتولى النيابة العامة اختصاصها في مباشرة التحقيق في الدعوى الجزائية وتبدأ أولى مراحلها بالتحقيق فإذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التي جمعت تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة وفقاً للمادة (120 / إجراءات جزائية) (جزائية، 2023) فإذا كانت الجريمة جنائية فالتحقيق

الابتدائي إلزامي أما إذا كانت الجريمة مخالفة أو جنحة فتبدأ الدعوى مباشرة في صورة المحاكمة دون أن تأمر النيابة العامة بمرحلة التحقيق الابتدائي؛ فالنيابة العامة ليست ملزمة بالتحقيق الابتدائي في المخالفات والجنح إذا قدرت أن المعلومات التي جمعت عن طريق الاستدلال كافية للبدء في مرحلة المحاكمة كان لها أن تقرر رفع الدعوى مباشرة وذلك يعني أن النيابة تدخل الدعوى الجزائية مباشرة في سلطة المحكمة المختصة بإجراء قرار إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة وفقاً للمادة (128/ إجراءات جزائية) (جزائية، 2023)

وترى الباحثة أن تقديم الشكوى شرط إحالة الدعوى الجزائية إذ تتوقف جرائم الجنح والمخالفات على شكوى خطية أو شفوية من المجني عليه أو ممن يقوم مقامه قانوناً مثل جريمة السرقة والاحتيال وجريمة خيانة الأمانة وإخفاء الأشياء المتحصلة منها وجريمة عدم تسليم الصغير إلى من له الحق في طلبه ونزعه من سلطة من يتولاه أو يكفله وجريمة الامتناع عن أداء النفقة أو أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن المحكوم بها جريمة سب الأشخاص وقذفهم جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم الاعتداء على الأموال أو الجرائم الأخرى التي ينص عليها القانون فهي جرائم ذات طابع اجتماعي ترتكب من جناة تربطهم بالمجني عليهم أو المضرورين علاقة عائلية خاصة، هذا ما جعل المشرع يخص هذه الجرائم ببعض الأحكام الخاصة بها مراعاة لذلك البعد الاجتماعي وحفاظاً على تلك الروابط العائلية إذ لا يجوز أن ترفع الدعوى الجزائية إلا بناء على شكوى وفقاً للمادة (10) /إجراءات جزائية)

المطلب الثاني: قرار الإحالة أو الحفظ في الدعوى الجزائية

متى تلقت النيابة العامة شكوى المضرور مع إدعائه مدنياً تحركت الدعوى وأصبح المدعي المدني طرفاً فيها ومسؤولاً عن تحريكها إذا ما ظهر بعد ذلك أن لا وجه لإقامتها حتى لا يفرط المتضررون من الجرائم في استعمال حق تحريك الدعوى أجاز للمتهم ولكل الأشخاص المنوه عنهم في الشكوى متى انتهى التحقيق بأمر أو قرار نهائي بأن لا وجه للمتابعة أن يطلبوا المدعي المدني بتعويض الضرر الذي لحق بهم دون الإخلال بحقهم في المطالبة بمتابعته من أجل الوشاية الكاذبة إذ يتوقف دور المدعي بالحق المدني عند تحريك الدعوى ودخول ملف القضية في سلطة النيابة العامة (جزائية، 2023) ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً- تحريك الدعوى الجزائية بأمر إحالة:

متى رأى عضو النيابة العامة أن إجراءات التحقيق التي أجريت كافية للتصرف في التحقيق سواء بإنهاء الدعوى الجزائية أو بطرحها على المحكمة الجزائية فإنه يعمد إلى اختتام التحقيق بإصدار أمره بإرسال الملف إلى رئيس النيابة العامة الكلية مشيراً فيه إلى

إتمام إجراءات التحقيق ضد المتهم المعين بالاسم أو المجهول ويؤرخ الأمر و يوقع عليه من عضو النيابة العامة ويترتب على أمر الإحالة انقضاء سلطة النيابة العامة بالنسبة للدعوى فلا يجوز للنيابة العامة أن تجري بشأن الدعوى بعد أمر الإحالة أي تحقيق كما لا يجوز للمحكمة أن تكلف النيابة العامة بإجراء تحقيق فيها وذلك بعد دخول دعوى الجريمة عن المخالفة أو الجنحة في سلطة المحكمة ويصبح للمحكمة سلطة اتخاذ إجراءات المحاكمة، ونوضح ذلك كما يلي:

1. الإحالة في المخالفات والجنح:

إذا رأت النيابة العامة أن الواقعة جنحة أو مخالفة وأن الأدلة على المتهم كافية أحالت الدعوى إلى المحكمة الجزائية المختصة بنظرها وفقاً للمادة (121) /إجراءات جزائية). إذ تتولى النيابة العامة اختصاصها في مباشرة التحقيق في الدعوى الجزائية فإذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التي جمعت وقدرت أن المعلومات التي جمعت عن طريق الاستدلال كافية للبدء في مرحلة المحاكمة كان لها أن تقرر رفع الدعوى مباشرة، وذلك يعني أن النيابة تدخل الدعوى الجزائية مباشرة في سلطة المحكمة المختصة بإجراء قرار إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة، ولا يشترط القانون تسبب الأمر بالإحالة، وعلى ذلك، فإن الإحالة تعني عرض الدعوى في جميع عناصرها على القضاء الذي يتعين عليه أن يعيد تحقيقها، فالأمر بالإحالة يفترض كفاية الأدلة وتوافر أركان الجريمة (سرور، 1979)

وتقدير كفاية الأدلة يرجع إلى سلطة محكمة الموضوع في تقديرها وتطبيقاً لمبدأ الشرعية، فتصدر النيابة العامة أمر الإحالة وإن كان يرجح براءة المتهم إلا أنه يحيل الأمر إلى المحكمة المختصة مما يعني أن الشك يفسر عند التصرف في التحقيق الابتدائي ضد مصلحة المتهم؛ وبناء على أمر الإحالة يتم إدخال الدعوى في سلطة المحكمة (عبيد، 1974) إذ تحيل النيابة العامة الدعوى فور الانتهاء من التحقيق والتصرف فيه بالإحالة إلى المحكمة المختصة. وفقاً للمادة (129) /إجراءات جزائية). فإذا صدرت الإحالة في مخالفة أو جنحة من النيابة العامة، فإنها تتخذ صورة تكليف إلى المتهم بالحضور إلى المحكمة المختصة، ويعني ذلك أن أمر التكليف هو نفسه إحالة؛ فإحالة الدعوى إلى إحدى المحاكم الجزائية يتطلب من النيابة العامة تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة المبينة بأمر الإحالة، وعندما تصدر النيابة العامة أمراً بالإحالة إلى المحكمة الجزائية

2. قرار النيابة العامة بأمر الإحالة في قضايا الجنايات:

يتم التصرف في قضايا الجنايات بعد التحقيق الذي يجريه عضو النيابة العامة بنفسه والنظر إلى جسامة الجريمة أو أهميتها والأطراف المتهمين فيها والظروف التي أحاطت

بالجريمة لارتكابها وكذلك الظروف في غضون ارتكابها رأيت النيابة العامة أن الأدلة على المتهم كافية فإنه يعرض ملف الدعوى على رئيس النيابة الكلية أو من يقوم مقامه بأن الواقعة جنائية وأن الأدلة كافية لإحالتها إلى محكمة الجنايات، ويصدر رئيس النيابة الكلية أمر بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات. فإذا رأيت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فعليها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحلها إلى محكمة الجرح وفقاً للمادة (141/ إجراءات جزائية)

وإذا طرأ بعد صدور الأمر بالإحالة ما يوجب إجراء تحقيقات تكميلية فتقوم النيابة العامة بإجرائها وتقدم المحضر إلى المحكمة وفقاً للمادة (130/ إجراءات جزائية) وللمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للواقعة المسندة للمتهم ولها تعديل التهمة حسبما تراه وفقاً لما يثبت لها من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة وتنبه المتهم إلى هذا التغيير وتمنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد إذا طلب ذلك وللمحكمة تصحيح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمرا الإحالة أو في ورقة التكاليف بالحضور وفقاً للمادة (215/ إجراءات جزائية)

فإن وقائع الدعوى في قرار الإحالة أهمية كبرى؛ إذ أنه يمكن المتهم من الإطلاع على ما هو منسوب إليه ويقيّد صلاحية المحكمة وحدودها في نظر القضية كما أنه يسمح للمحكمة بمراقبة صحة تطبيق القانون وبما أن هذا الهدف لا يتحقق إلا عن طريق بيانات كافية وواضحة فإن القضاء الذي يكتنفه الغموض والإبهام يستوجب البطلان والنقض (عبدالستار، 2016) إذ لا يجوز الحكم على المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو ورقة التكاليف بالحضور كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى وفقاً للمادة (213/ إجراءات جزائية) كما يعد باطلاً قرار الإحالة الذي تتناقض أسبابه مع منطوقه ولا يكفي لصحة قرار الإحالة بيان الوقائع موضوع الاتهام، وإنما يجب أن يتضمن الوصف الصحيح لها وفقاً للتكليف القانوني المنطبق عليها والنص التشريعي الذي تخضع له؛ لأن مبدأ الشرعية يتطلب أن تعطي للواقعة المعروضة عليها وصفها القانوني وأن تستظهر في قرارها توافر أركان الجريمة المسندة للمتهم المادية منها و المعنوية (حسني، 2016)

ثانياً- قرار النيابة العامة بالإحالة بأمر لا وجه:

الأمر بالأمر بالوجه للمتابعة أمر قضائي من أوامر التصرف في التحقيق الابتدائي تصدره بحسب الأصل إحدى سلطات التحقيق الابتدائي بمعناه الضيق، لتصرف به النظر عن إقامة الدعوى أمام محكمة الموضوع لأحد الأسباب التي بينها القانون ويحوز حجية من نوع خاص، أمر بمقتضاه تقرر سلطة التحقيق عدم السير في الدعوى الجنائية لتوافر سبب من الأسباب التي تحول دون ذلك (النيباري، 2022)

أمر قضائي يصدر عن عضو النيابة العامة ليصرف به النظر عن إقامة الدعوى الجنائية لتوافر سبب من الأسباب المبررة لذلك، سواء كانت قانونية أو واقعية وهو الأمر بانتفاء وجه الدعوى من أوامر التصرف التي يقوم بها عضو النيابة العامة بعد الانتهاء من إجراءات التحقيق وفي ذلك قضت المحكمة الاتحادية العليا حق النائب العام وحده في إلغاء أمر لا وجه (طعن 91، 2010) أو ينهي المتابعة الجزائية ويخلي سبيل المتهم أن كان محبوساً بسبب هذه الوقائع المتابع بها كما تطفئ الدعوى الجزائية في جميع الحالات وهذه الأوامر مبنية على أسباب قانونية أو أسباب واقعية (المرصفاوي، 2001)

ثالثاً- قرار النيابة العامة بالأمر بحفظ الدعوى:

إذا رأت النيابة العامة أنه لا محل للسير في الدعوى، فلها أن تأمر بحفظ الأوراق أو حفظ ملف الدعوى عند صدور أمر بالحفظ أو قرار بالألا وجه لإقامة الدعوى أن يفصل عضو النيابة العامة في مصير الأشياء المضبوطة، وعند الحكم في الدعوى تفصل المحكمة الجزائية في مصير الأشياء المضبوطة إذا حصلت المطالبة بالرد أمامها، ولها أن تأمر بإحالة الخصوم إلى المحكمة المدنية إذا رأت موجبا لذلك، ويجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة واتخاذ إجراءات أخرى للمحافظة عليها. فإذا أصدرت النيابة العامة أمراً بالحفظ وجب عليها أن تعلن المجني عليه والمدعي بالحق المدني؛ فالتكيف الحقيقي لأمر الحفظ بأن القرار صدر بعدم تحريك الدعوى الجنائية، ويعني ذلك أن الدعوى لم تتحرك باعتبار أن أعمال الاستدلال ليس من شأنها تحريك الدعوى وهو أمر له طبيعة إدارية إذ يرجع عدم تحريك الدعوى لتقدير النيابة العامة بعدم كفاية التحقيق والاستدلال لتقرير الإحالة إلى القضاء أو عدم كفاية نفي الشبهات ضد المتهم على نحو يبرر حفظ الدعوى (المنعم، 2002)

فأمر الحفظ أمر إداري ترى النيابة العامة به أنه لا يجوز للقانون تحريك الدعوى الجنائية ويصدر عن النيابة العامة بوصفها أنها سلطة استدلال ذات طبيعة إدارية إذ يرتبط بأمر الحفظ قاعدتين القاعدة الأولى أن أمر الحفظ لا يكون مسبقاً بتحقيق، وإنما يسبقه فقط أعمال وإجراءات الاستدلال والقاعدة الثانية أن أمر الحفظ ليست له الحجية أو القوة إذ يستند أمر الحفظ إلى سبب قانوني موضوعي وإجرائي، فالسبب الموضوعي في أن الفعل المسند إلى المتهم لا يخضع لنص تجريم أو سبب إباحة يسري عليه أو يتبين لها انتفاء أحد أركان الجريمة أو توافر مانع مسؤولية أو مانع عقاب، أما السبب الإجرائي بانتفاء أحد المتطلبات الإجرائية لتحريك الدعوى الجنائية مثل أن الشكوى الجزائية لم تقدم أو كان الطلب أو الإذن لم يصدر أو تبين للنيابة العامة أن الدعوى قد انقضت لسبب من أسباب انقضاء الدعوى أو عدم توافر الدليل الكافي على وقوع الفعل أو نسبته إلى المتهم حسب تقدير النيابة العامة (تركي، المنير، 2022)

وترى الباحثة عندما يقوم عضو النيابة العامة بالتصرف في الدعوى سواء كان ذلك بناء على محضر جمع الاستدلالات أو بعد التحقيق الابتدائي الذي أجرته فيها؛ وذلك بعد قيد الواقعة وتحديد نوعها من حيث إنها جنحة أو جناية وبيين أحكام الشريعة الإسلامية ومواد القانون المنطبقة على الواقعة وأرقام مواد القانون مع ذكر ما يقابها في وصف التهمة يكون للنيابة العامة مباشرة الدعوى أمام القضاء وتضطلع المحكمة بنظر الدعوى كما يحدث في سائر دعاوى الأخرى وبعد تحريك الدعوى الجنائية تتخذ النيابة العامة أحد القرارين: إما تحريك الدعوى وعليه فإن المشرع الإماراتي لم يكن موفقاً عندما صمت عن ذكر الأسباب التي بني عليها أمر لا وجه بإقامة الدعوى الجزائية في مرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2023 في شأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2023

المبحث الثاني: سلطة النيابة العامة في تقدير أمر إحالة الدعوى الجزائية أو عدم إحالتها

تمهيد وتقسيم

بما أن النيابة العامة هي محامي المجتمع وهي الطرف العام في الخصومة الجنائية وهي سيدة الدعوى الجزائية في مباشرتها نيابة عن المجتمع؛ فهي ذلك الكائن القانوني الذي يقوم على دعامة التنظيم القانوني لمرحلة الإجراءات الأولية في مجال الدعوى الجزائية، وهي هيئة إجرائية تتوب عن الدولة مهمتها مباشرة الدعوى الجزائية باسم المجتمع والمطالبة بإنزال حكم القانون فيها (سلامة، شرح ق، 1980) وفقاً لما جاء في المادة (9) /إجراءات جزائية) فإن النيابة العامة بعد مباشرة التحقيق تقوم بإصدار قرار بالتصرف في التحقيق، إما بالإحالة أو بالحفظ؛ إذ إن هناك فرقاً بين قرارات حفظ التحقيق وقرارات حفظ الأوراق؛ فقرار حفظ الأوراق لا يسبقه تحقيق تبعاً لما تقتضيه أهمية الجريمة وظروفها ويصدر قرار بحفظ الأوراق وفقاً للقواعد المقررة بالقانون فإذا رأت النيابة العامة أنه لا محل للسير في الدعوى، فلها أن تأمر بحفظ الأوراق أو حفظ ملف الدعوى (خالد حامد مصطفى، عادل عبد الله خميس، 2010) ونوضح ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: معايير النيابة العامة في تقدير حالات أمر لا وجه للدعوى وحفظها

المطلب الثاني: الحالات التي لا يمكن المتابعة فيها إلا بإذن النائب العام

المطلب الأول: معايير النيابة العامة في تقدير حالات أمر لا وجه للدعوى وحفظها

الأمر بالأمر بوجه للمتابعة أمر قضائي من أوامر التصرف في التحقيق الابتدائي تصدره بحسب الأصل إحدى سلطات التحقيق الابتدائي بمعناه الضيق لتصرف به النظر عن إقامة الدعوى أمام محكمة الموضوع ، لأحد الأسباب التي بينها القانون ويحوز حجية من نوع خاص ويرجع إصدار الأمر بالأمر بوجه للدعوى الجزائية لأسباب قانونية وأسباب واقعية ونوضحها (تركبي، المنير، 2022) كما يلي:

أولاً- الأسباب القانونية:

عندما يتوصل عضو النيابة العامة المختص إلى أن الأفعال المتابع بها أي شخص أو ضد مجهول خارج طائلة أي نص جزائي لتوافر أسباب الإباحة، وهي عبارة عن ظروف مادية تطراً وقت ارتكاب الفعل الإجرامي فترفع عنه الصفة الإجرامية وتجعله فعلاً مباحاً غير معاقب عليه وعدم مسؤولية مرتكبها. مثلاً من يقتل شخصاً دفاعاً عن نفسه فأسباب الإباحة تقررها نصوص قانونية ما يعني تخلف الركن الشرعي للجريمة، أو بسبب وجود عذر قانوني يعفي الجاني من العقوبة ، وهي موانع للعقاب لا تنفي الجريمة بركنيتها المادي والمعنوي حيث تفترض قيامها ومسؤولية الفاعل عنها، إلا أن المشرع لاعتبارات معينة يقرر إعفاء المتهم من العقاب رغم قيام مسؤوليته وقد يتم سحب الشكوى أو تنازل الضحية عن الشكوى التي تقدم بها في بداية الأمر يؤدي إلى إنهاء هذه الدعوى أو بسبب وجود عفو شامل في مناسبات سياسية أو رسمية خاصة برئيس الدولة حيث يبطل جميع الأحكام العقابية التي يشملها، سواء كانت نهائية أو غير نهائية، تتم بنص صريح، حيث لا يؤثر العفو الشامل على الدعوى المدنية فيما يتعلق بالمطالبة بالتعويض (حسني، 2016)

أو بسبب تقادم الدعوى الجزائية وفقاً لأحكام المادة (20) /إجراءات جزائية) فإن مدة التقادم تنتقض الدعوى الجزائية بوفاة المتهم أو بصدور حكم بات فيها أو بالتنازل عنها ممن له حق فيه أو بالعفو الشامل أو إلغاء القانون الذي يعاقب على الفعل وفي ذلك قضت المحكمة الاتحادية العليا بعدم تقييد طلب تحريك الدعوى الجزائية بمدة إلا في حالة انقضاء الدعوى الجزائية بمضي المدة (الطعن، 2023)

ولا يوقف سريان المدة التي تنتقض بها الدعوى الجزائية لأي سبب كان وقد تكون وفاة الجاني من الأسباب المنهية للدعوى الجزائية في أي مرحلة كانت عليها وفقاً لأحكام المادة (20) /إجراءات جزائية)، عند إثبات وفاة الجاني أو المتابع عن طريق الادعاء المدني بشهادة وفاة، يصدر عضو النيابة العامة أمراً بانقضاء الدعوى الجزائية لوفاة المتابع باعتبار شخصية المسؤولية مع إمكانية امتداد الدعوى المدنية إلى الورثة أو من الممكن أن يتم إلغاء القانون الجزائي أو إلغاء نص عقابي بنص آخر أو تعديله يؤدي إلى إنهاء الدعوى

الجزائية التي تنطبق عليها الواقعة أو لوجود الشيء المقضي به فالحكم الثاني لا يمكن تطبيقه إذا كان الحكمان يتعلقان بنفس الوقائع والأشخاص طبقاً للقاعدة العامة التي تقتضي بأنه لا يجوز الحكم على المتهم مرتين بسبب فعل واحد

ثانياً- الأسباب الواقعية:

ترجع الأسباب الواقعية التي يعتد بها وكيل النيابة لإصدار أمر بأن لا وجه إلى وجود وقائع لا تكون جنائية أو جنحة أو مخالفة في هذه الحالة تكون أركان الجريمة غير مكتملة، وهي أركان الواقعة المعاقب عليها جزائياً أو عدم كفاية الأدلة فإذا رأى المحقق أن الأدلة التي أسفر عنها التحقيق غير كافية لترجيح الإدانة؛ إذ تكون الجريمة قائمة والأدلة موجودة لكنها غير كافية لنسبة الواقعة إلى المتهم. مثلاً اتهام شخص بجريمة قتل، ولم تقم عليه من الأدلة سوى شهادة بعض الشهود. وقد اختلفوا في شهادتهم بما يحتمل عدم الثقة بهم وعدم ترجيح الإدانة فالأساس الذي تستند إليه سلطة التحقيق هو الرجحان والاحتمال (المنعم، 2002)

وفي حالة بقاء المتهم مجهولاً لا ترفع الدعوى الجنائية إلا على من يعده القانون جانياً في الجريمة؛ لأن الهدف منها توقيع العقوبة عليه طبقاً لقاعدة شخصية العقوبة كما أن الدعوى لا تقدم إلى محكمة الموضوع ضد مجهول، وإذا كان التحقيق يصح أن يوجه ضد مجهول حتى يتوصل إلى معرفته فتحيل دعواه إلى المحكمة أو تفشل سلطة التحقيق الابتدائي في الوصول إلى تحديد شخصية الجاني فتصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لعدم معرفة الفاعل الذي ينسب إليه الاتهام والأمر بالألا وجه للمتابعة ليس حكماً قضائياً ولا يكتسب قوة الشيء المحكوم فيه لكن يمكن العدول عنه إذا ظهرت أدلة جديدة تبرر إعادة التحقيق من جديد طبقاً للقانون مثلاً لا يمكن لعضو النيابة العامة في جميع الأحوال أن يصدر أمراً بانقضاء الدعوى الجزائية المتعلقة بالإهمال العائلي باعتبار أن هذه التهمة مستمرة متى كان هناك حكم قضى بالنفقة للزوجة والأولاد فالنفقة تبقى في ذمته ولا تسقط بالتقادم (عبدالقادر، 1988)

ثالثاً- حالات عدم الإحالة بحفظ الدعوى:

يمارس عضو النيابة العامة اختصاصاته بإجراء البحث والتحري، وإصدار الأوامر في جو من الحرية والشرعية تفرضه أحكام قانون الإجراءات الجزائية؛ تحقيقاً للعدالة وحفظاً للنظام العام في المجتمع ويجري استئنافها كدرجة ثانية للتحقيق، مما يشكل ضماناً أساسية لحقوق المتهم، وآلية لتقويم أعمال عضو النيابة العامة والرقابة عليها بالنظر في مدى ملاءمتها وصحتها، بالتالي تأييدها أو القضاء ببطئها فهناك قرارات توقف السير في الدعوى الجزائية إذ وجد وكيل النيابة العامة أن المتهم لم يعرف أو أن الأدلة عليه غير

كافية فله أن يصدر قرار بحفظ التحقيق مؤقتاً ويصدر قراراً بحفظ التحقيق نهائياً إذا كانت الوقائع المنسوبة إلى المتهم لا صحة لها أو لا جريمة فيها فقرار حفظ التحقيق وهو القرار المكتوب الذي تتخذه سلطة التحقيق المختصة، بوصفها سلطة اتهام وبعد مباشرة التحقيق، في عدم السير بالدعوى الجزائية، سواء باستكمال التحقيق فيها أو برفعها، وذلك بناء على التزام قانوني أو عذر موضوعي أو حتى ملائمة تقديرية وهذا القرار له صفة قضائية (الزنون، 2001)

إذ لا يشترط أن يصدر قرار حفظ التحقيق بعد إتمام التحقيق كما في قرارات الإحالة للمحكمة فأن قرار حفظ التحقيق يترتب عليه وقف السير في الدعوى ووقف التحقيق إلى أن تظهر أدلة جديدة تستوجب إعادة فتح التحقيق وإكماله ومع هذا فالأصل أن تصدر قرارات حفظ التحقيق بعد الفراغ من التحقيق، إلا أنه لا يوجد ما يمنع من صدور قرار قبل إكمال التحقيق، كأن يصدر عفو شامل بقانون يسمح صفة التجريم والعقاب للجريمة محل التحقيق ولم يشترط المشرع أن يتضمن القرار بحفظ التحقيق ذكر أسباب له ومعرفة هذه الأسباب لا يؤخذ بالاستنتاج أو الظن بل يجب لمعرفة أن يكون القرار مدوناً بالكتابة وصريحاً بذات ألفاظه في أن من أصدره قد ركن في إصداره إلى أسباب موضوعية أو قانونية وفي ذلك قضت محكمة التمييز بأنه "متى كانت النيابة العامة لم تصدر قراراً كتابياً صريحاً بحفظ التحقيق بالنسبة إلى متهم في جنابة بل أن ما صدر عنها هو أنها رفعت الدعوى على أحد المتهمين دون الآخر فإن ذلك لا يفيد على وجه القطع واللزوم أنها حفظت الدعوى بالنسبة إلى آخر بما يمنعها من رفع الدعوى عليه بعد ذلك، كما لا يكفي للقول بصدر قرار بحفظ التحقيق نهائياً طلب النيابة العامة من الجهة الإدارية التي يتبعها المتهم مجازاته إدارياً عما اسند إليه وإخطارها بالجزاء الإداري الموقع عليه حتى يمكنها التصرف في الدعوى بالنسبة له إذ ليس من شأنه أن يمنع النيابة العامة من رفع الدعوى الجزائية عليه بعد ذلك، كما في حالة ما إذا لم تستجب الجهة الإدارية لهذا الطلب أو وقعت جزءاً إدارياً غير ملائم ولا يتناسب مع الوقائع المسندة إليه، مادام أنها لم تصدر أمراً صريحاً مكتوباً بحفظ التحقيق بالنسبة للمتهم (عبدالقادر، 1988)

ويجب مراعات المضمون فإذا وجد وكيل النيابة العامة أن هناك جريمة يجب تقديمها إلى المحاكمة وأن الأدلة ضد المتهم كافية أن يقدمه إلى المحكمة المختصة لمحاكمته، أما إذا وجد أن المتهم لم يعترف أو أن الأدلة عليه غير كافية فله أن يصدر قراراً بحفظ التحقيق مؤقتاً ويصدر قراراً بحفظ التحقيق نهائياً إذا كانت الوقائع المنسوبة إلى المتهم لا صحة لها أو لا جريمة فيها فأن حفظ التحقيق يترتب عليه وقف السير في الدعوى ووقف التحقيق إلى أن تظهر أدلة جديدة تستوجب إعادة التحقيق وإكماله يدل على أن المشرع ناط بسلطة التحقيق إصدار قرار مؤقت بحفظ التحقيق لأسباب موضوعية، كما إذا لم يؤد التحقيق إلى

معرفة مرتكب الجريمة أو كانت الأدلة عليه غير كافية أو إصدار قرار نهائي لأسباب قانونية مثل عدم صحة الواقعة المنسوبة للمتهم أو كون الفعل لا يعد جريمة (سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، 1993)

ويتلخص قرار النيابة العامة بالحفظ في حالة عدم معرفة المتهم، وعدم كفاية الأدلة حفظ التحقيق مؤقتاً بناء على أسباب موضوعية بحفظ التحقيق لعدم معرفة الفاعل إذ لا يتصور رفع دعوى على مجهول باعتبار أن شخص المتهم يكاد يكون جوهر الدعوى الجزائية، إلا أن إمكانية التوسع في مدلول عدم كفاية الأدلة لإضفاء صفة الموضوعية على هذه الحالة، كون أهم دليل في الدعوى وهو نسبة الواقعة إلى متهم، لم يتحصل عليه المحقق بعد (خوين، 1998) أو حفظ التحقيق لعدم كفاية الأدلة إذ يفترض أن يكون المتهم معلوم وأن الجريمة مكتملة الأركان وأن الدعوى الجزائية صالحة لرفعها، لكن ضعف الأدلة ضده حال دون استمرار الدعوى الجزائية قبله مثل المتهم الذي تضبط معه مواد مخدرة بدون ترخيص لكن نتيجة تفتيش باطل؛ ولذلك تصدر سلطة التحقيق هذا القرار، حتى لا تضيع فرصة القصاص من المتهم متى ما ظهرت أدلة جديدة؛ لأن القاعدة في الإثبات الجزائي أن الشك يفسر لصالح المتهم وأنه متى ما قضي ببراءة هذا المتهم فإن قاعدة أخرى تحول دون ملاحقته عدم جواز محاكمة الشخص الواحد عن فعل واحد مرتين (حومد، 1995)

وترى الباحثة أن النيابة العامة هي مجرد طرف في الدعوى الجزائية، وليست خصماً فيها؛ لأنها ليس لديها مصلحة خاصة تهدف إلى تحقيقها من وراء طلباتها إذ تباشر النيابة العامة الدعوى باسم المجتمع وتطالب بتطبيق القانون؛ وعليه فإن الأمر بالأمر وجه للمتابعة أمر قضائي من أوامر التصرف في التحقيق الابتدائي تصدره بحسب الأصل إحدى سلطات التحقيق الابتدائي بمعناه الضيق

المطلب الثاني: الحالات التي لا يمكن المتابعة فيها إلا بإذن النائب العام

تتولى النيابة العامة سلطات التحقيق والاتهام وإحالة المتهم إلى المحكمة المختصة إذا ما ثبت تورطه في الجريمة وتباشر النيابة العامة الدعوى الجنائية بمتابعة سيرها أمام المحاكم حتى يصدر فيها حكم بات أو بصدور قرار بحفظ الأوراق (حسني، 2016) يتضمن الطلب الوثائق التي يعتمد عليها والمتمثلة في محاضر جمع الاستدلالات التحقيق الأولي الذي قامت به جهات الضبط القضائي وتعيين عضو النيابة العامة باسمه وتحديد هوية المتهم إذا كانت معروفة، غير أنه يجوز أن يوجه الطلب ضد شخص غير مسمى والوقائع المنسوبة إلى المتهم والمواد القانونية المطبقة عليها مثل إيداع المتهم الحبس وكل إجراء يراه عضو النيابة العامة لازماً للتحقيق (سلامة، شرح ق، 1980) بمجرد حصول قاضي التحقيق على

الطلب لإجراء التحقيق في واقعة قضية أمامه يكون قد اتصل قانونا بالدعوى الجزائية وتترتب على ذلك النتائج التالية:

النتيجة الأولى: التقيد بالوقائع:

إن اتصال قاضي التحقيق بالقضية يجعل اختصاصه اختصاصاً عينياً وليس شخصياً أو ذاتياً؛ وذلك لأنه يتقيد بالوقائع التي حددتها النيابة العامة كسلطة الاتهام دون غيرها من الوقائع وهذا تطبيقاً لمبدأ عينية الدعوى في تحقيق أفعال معينة ارتكبتها المتهم فإذا وصلت إلى علم قاضي التحقيق وقائع لم يتضمنها التحقيق الاستدلالي أو التحقيق الافتتاحي، فإنه يجب عليه إحالة الشكاوى والمحاضر المثبتة لتلك الوقائع فوراً إلى النائب العام وفي ذلك قضت المحكمة الاتحادية العليا باختصاص النائب العام (طعن، تحريك الدعوى الجزائية، اختصاص النائب العام، 2008)، حيث يمكن للنائب العام في هذه الحالة تكليف عضو النيابة العامة بالتحقيق في هذه الوقائع بطلب إضافي وإذا قام عضو النيابة العامة بالتحقيق في هذه الوقائع الجديدة التي لم يتضمنها التحقيق الاستدلالي أو التحقيق الافتتاحي فإن هذه الإجراءات تعد إجراءات صحيحة ومنتجة لأثارها باعتبارها عمل استدلالي من أعمال مأمور الضبط القضائي بالشرطة؛ لأن عضو النيابة العامة له اختصاصات في مجال الضبط القضائي ولكن هذه الإجراءات تعد باطلية بطلاناً مطلقاً باعتبارها من أعمال التحقيق غير أن قاعدة عينية الدعوى لا تمنع عضو النيابة العامة التحقق من وجود الظروف الملائمة للفعل حتى يستطيع تكيفه كما أن مبدأ عينية الدعوى لا يلزم قاضي التحقيق بالوصف القانوني للواقعة حسبما هو محدد في الطلب الافتتاحي وإنما يحق له تغيير التكيف وإعطاء الواقعية وصفا مغايراً لوصف الاتهام على ضوء دراسته للواقعة (حسني، 2016)

النتيجة الثانية: تنحية القاضي بالدعوى

يتبع في شأن صلاحية القاضي لنظر الدعوى ورده وتنحيه الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية مع مراعاة ما نص عليه في المادتين (207) و(208) وفقاً للمادة (206) لإجراءات جزائية) وقد يمتنع على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصياً أو إذا كان قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو المدافع عن أحد الخصوم أو أدى فيها شهادة، أو باشر فيها عملاً من أعمال أهل الخبرة ويمتنع عليه كذلك أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه وفقاً للمادة (207) لإجراءات جزائية) وذلك بعد اتصال القاضي بالدعوى إذ يجوز تنحيته لحسن سير العدالة وفقاً للمادة (208) / إجراءات جزائية) وإسناد التحقيق إلى عضو النيابة العامة آخر، وسلطة تقدير طلب المتهم والمدعي المدني بشأن حيدة عضو النيابة العامة حيث يقوم بدراسة مبررات طلب التنحية

وله سلطة مطلقة في تنحية القاضي وفي عدم تنحيته حيث إذا تراءى له وجود نقص في الإجراءات التي يقوم بها عضو النيابة العامة فعليه انتظار ما يسفر عنه التحقيق (جزائية، 2023)

النتيجة الثالثة: عدم تقييد القاضي بالأشخاص:

عند وقوع الجريمة تكون النيابة العامة هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجزائية ومباشرتها بوصفها تمثل الاتهام وتنوب عن المجتمع في استعمال حق المتابعة و المطالبة بتطبيق العقوبة المنصوص عليها ويفترض الأمر بالإحالة تقدير النيابة العامة بتوافر أدلة كافية على نسبة الفعل إلى المتهم وتوافر أركان الجريمة به أو انتفاء أسباب عدم قبول الدعوى ولا يعني كفاية الأدلة أنها كافية لإدانة المتهم ويفترض الأمر بالإحالة تقدير النيابة العامة بتوافر أدلة كافية على نسبة الفعل إلى المتهم وتوافر أركان الجريمة به أو انتفاء أسباب عدم قبول الدعوى ولا يعني كفاية الأدلة أنها كافية لإدانة المتهم (سلامة، شرح ق، 1980)

إذا رأت النيابة العامة أن الواقعة جنحة أو مخالفة وأن الأدلة على المتهم كافية أحالت الدعوى إلى المحكمة الجزائية المختصة بنظرها بالمادة (121 / إجراءات جزائية) إذا رأى رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية قرر إحالته إلى محكمة الجنايات، وإذا وجد شك فيما إذا كانت الواقعة جنائية، أو جنحة فيحيله إلى محكمة الجنايات بوصف الجنائية بالمادة (122 / إجراءات جزائية) ويؤكد المبدأ الفقهي على عدم تقييد القاضي المنظر في الدعوى الجزائية في تحقيقه بالأشخاص المحددين في التحقيق الاستدلالي أو الافتتاحي، وإنما يحق له دراسة القضية بالبحث لتحديد مرتكبها سواء كان محددًا في التحقيق الاستدلالي أو التحقيق الافتتاحي أو لم يكن محددًا ولكنه يلزم عضو النيابة العامة بالتقييد بالوقائع المحالة إليه فقط، الأمر الذي يفهم منه أنه يمكن أن يواجه التهمة إلى أي شخص أسهم في الجريمة تم اكتشافه أثناء التحقيق ولم يتضمن التحقيق الاستدلالي أو التحقيق الافتتاحي الإشارة إليه وعليه للهيئة القضائية صلاحية توجيه الاتهام إلى كل شخص أسهم في الجريمة باعتباره فاعلاً أصلياً أو شريكاً بتعديل وصف وقيد الاتهام (جروه، 2006)

وترى الباحثة تباشر النيابة العامة اختصاصاتها في الدعوى الجزائية بوصفها نائبة عن المجتمع والممثلة للحق العام، وتسعى لتحقيق العدالة وموجبات القانون وتختص النيابة العامة دون غيرها بتحريك الدعوى الجزائية وذلك بإجراء التحقيق ويشكل الإذن قيدياً على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجزائية

الخاتمة:

مجمل القول: إن مرحلة التحقيق من أخطر المراحل التي تمر بها الدعوى الجزائية لما لها من تأثير على الحقوق والحريات الفردية، وقانون الإجراءات يعد من أهم القوانين وأكثرها تكريسا لضمانات الحقوق الفردية للمتهم، و يظهر ذلك من خلال وضعه نظام خاص بالتحقيق الذي يعد في حد ذاته أكبر ضمانة للمتهم لا سيما أنه يتم على درجتين عضو النيابة العامة من قبل النيابة العامة والمحكمة الأمر الذي يضمن الوصول إلى الحقيقة دون انتهاك حقوق المتهم المكرسة قانوناً وجعل قرينة البراءة الأساس القانوني لضوابط البحث عن الحقيقة والكشف عنها وحماية للمتهم من تعسف السلطة من جهة وانتقام المجني عليه من جهة أخرى.

وفقاً لمبدأ الشرعية أو المبدأ القانوني تلتزم النيابة العامة بتحريك الدعوى الجزائية إذا ما بلغ إلى علمها نبأ وقوع الجريمة بصرف النظر عن جسامتها والظروف التي أحاطت بها، فإن تحقيق مساواة الجميع أمام القانون وهو مظهر من مظاهر احترام القانون و ذلك بتطبيق أحكامه، إلا أن مبدأ شرعية المتابعة يترتب عليه أخطار لأن عضو النيابة العامة يرى نفسه مجبراً على تحريك الدعوى العمومية بشأن قضايا يكون العقاب ضاراً أكثر منه نافعاً؛ لذلك سمح المشرع لهذا العضو بتولي مدى ملائمة رفع الدعوى إلى القضاء من عدمه ويخضع أعضاء النيابة العامة في تأدية مهامهم إلى وزير العدل من الناحية الفنية والإدارية؛ وذلك تبعاً لوضعهم في درجات السلم الوظيفي على عكس قضاة الحكم الذين لا يخضعون لرؤسائهم في التدرج الوظيفي من الجانب الفني، وأصبحت النيابة العامة السلطة المختصة بإقامة الدعوى الجزائية

فإن الإحالة أمام المحكمة يجب أن تكون ضد شخص معين؛ إذ لا يمكن إحالة أي شخص قبل توجيه الاتهام إليه وسماعه أو استدعائه قانونياً وإلا ترتب على ذلك بطلان إحالة المتهم أمام الجهة القضائية للحكم إذا لم يكن تم استجوابه. ويجوز الاستغناء عن هذا الإجراء إذا كانت تصريحات المتهم عند الحضور الأول كافية لإظهار الحقيقة؛ لأن الاستجواب عند الحضور الأول يمكن أن يشكل استجواباً في الموضوع في حالة تقديمه تفسيرات وافية وكافية. وكذلك في حالة بقاء المتهم في حالة فرار أو إصدار قاضي التحقيق أمراً بانتفاء وجه الدعوى فإن عدم معرفة مرتكب الجريمة بأن ظل مجهولاً ولم يستطع قاضي التحقيق التوصل إليه وتكون عندما يفتح التحقيق ضد شخص غير مسمى؛ لذلك إذا رأت النيابة العامة أنه لا محل للسير في الدعوى فلها أن تأمر بحفظ الأوراق أو حفظ ملف الدعوى عند صدور أمر بالحفظ أو قرار بالأول وجه لإقامة الدعوى أن يفصل عضو النيابة العامة في مصير الأشياء المضبوطة وعند الحكم في الدعوى تفصل المحكمة الجزائية في مصير الأشياء المضبوطة إذا حصلت المطالبة بالرد أمامها ولها أن تأمر بإحالة الخصوم

إلى المحكمة المدنية إذا رأت موجبا لذلك يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة واتخاذ إجراءات أخرى للمحافظة عليها فإذا أصدرت النيابة العامة أمراً بالحفظ وجب عليها أن تعلن المجني عليه والمدعي بالحق المدني

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة للنتائج والتوصيات التالية:

أولاً- النتائج:

1. عدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة إلا بالنسبة إلى الموظفين أو المستخدمين العاملين دون غيرهم لما يرتكبه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها.
2. تأمر بحفظ الأوراق أو حفظ ملف الدعوى عند صدور أمر بالحفظ أو قرار بالألا وجه لإقامة الدعوى أن يفصل عضو النيابة العامة في مصير الأشياء المضبوطة إذا رأت النيابة العامة أنه لا محل للسير في الدعوى.
3. عند الحكم في الدعوى تفصل المحكمة الجزائية في مصير الأشياء المضبوطة إذا حصلت المطالبة بالرد أمامها، ولها أن تأمر بإحالة الخصوم إلى المحكمة المدنية إذا رأت موجبا لذلك يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة واتخاذ إجراءات أخرى للمحافظة عليها .
4. إذا أصدرت النيابة العامة أمراً بالحفظ وجب عليها أن تعلن المجني عليه والمدعي بالحق المدني، ويعني ذلك أن الدعوى لم تتحرك باعتبار أن أعمال الاستدلال ليس من شأنها تحريك الدعوى وهو أمر له طبيعة إدارية إذ يرجع عدم تحريك الدعوى لتقدير النيابة العامة بعدم كفاية التحقيق والاستدلال لتقرير الإحالة إلى القضاء أو عدم كفاية نفي الشبهات ضد المتهم على نحو يبرر حفظ الدعوى.
5. إن النيابة العامة هي صاحبة الصفة والاختصاص في الدفاع عن الحق العام والصالح العام.
6. إذا قامت النيابة العامة برفع دعوى جزائية أمام المحكمة، فالمحكمة عليها الفصل فيها ولا يجوز للمحكمة أن تكلف النيابة العامة بإجراء تحقيق إضافي لأنه يدخل في اختصاص المحكمة وليست النيابة العامة.
7. تلتزم النيابة العامة بمقتضى مبدأ الشرعية أو المبدأ القانوني بتحريك الدعوى

الجزائية إذا بلغ إلى علمها نبأ وقوع الجريمة بصرف النظر عن جسامتها والظروف التي أحاطت بها لتحقيق المساواة بين الجميع أمام القانون وهو مظهر من مظاهر احترام القانون وذلك بتطبيق أحكامه.

8. أن مبدأ شرعية المتابعة يترتب عليه أخطار؛ لأن عضو النيابة العامة يرى نفسه مجبراً على تحريك الدعوى الجزائية بشأن قضايا يكون العقاب ضاراً أكثر منه نافعاً؛ لذلك سمح المشرع لعضو النيابة العامة بتولي مدى ملاءمة رفع الدعوى إلى القضاء من عدمه.

9. كان المشرع كلما رأى اعتبار أشخاص معينين في حكم الموظفين العاميين في موطن ما أو رد به نصاً كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب خطأ في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي.

10. عقد المشرع للنيابة العامة دون غيرها، الحق بإقامة الدعوى الجزائية ومباشرتها وألا تقام من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون، فلا يجوز وقفها أو التنازل عنها أو تركها أو تعطيل سيرها أو التصالح عليها، إلا في الحالات الواردة في قانون الإجراءات الجزائية رقم (45) لسنة 2023م دون غيره.

11. تتوقف جرائم الجرح والمخالفات على شكوى خطية أو شفهية من المجني عليه أو ممن يقوم مقامه قانوناً مثل جريمة السرقة والاحتيال وجريمة خيانة الأمانة وإخفاء الأشياء المتحصلة منها.

12. إذا كان القانون يخول النيابة العامة حق تحريك الدعوى الجزائية ومباشرتها، فإنه بمقابل ذلك نص استثناء بمنعها من ممارسة هذا الحق ضد أشخاص معينين ومحددتين على سبيل الحصر بتقييدها من ممارسة حقها، بحيث لا يجوز للنيابة العامة الشروع في متابعة الدعوى الجزائية إلا بإذن النائب العام.

13. يسهم قيام النيابة العامة بممارسة وظائفها واختصاصاتها وحرية وسلطة النيابة العامة في رفع ومباشرة الدعوى ضد أي شخص في الجريمة حتى لو كانت الشكوى لم تشر إليه أو تصدر قراراً بالأوجه لإقامة الدعوى دون أن تنقيد برأي المجني عليه.

14. لا تنقيد النيابة العامة بالوصف الذي يعطيه المجني عليه للواقعة التي وردت في شكواه فلها أن تغير الوصف دون حاجه لاستئذانه أو موافقته أو طلب شكوى جديدة منه أجاز القانون لمن له حق تقديم الشكوى أن يتنازل عنها في أي مرحلة كانت عليها الدعوى.

15. إن مهمة عضو النيابة العامة هي الفصل في النزاع القائم بين جهة الاتهام والمتهم بأن يتم هذا الفصل بطريقة حيادية عن الخصوم؛ إذ إن حيدة المحقق من أهم الضمانات في التحقيق حيث تضمن نزاهة المحقق وعدم ميله إلى جانب سلطة الاتهام عنايته ببحث دفاع المتهم للوصول إلى الحقيقة هذا وإن حيدة المحقق لا تتحقق إلا إذا كان هناك فصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق وسلطة المحاكمة.
16. جمع النيابة العامة لسلطتي التحقيق والاتهام يجعل منها خصما وحكما في ذات الوقت الأمر الذي يترتب عليه التشدد مع المتهم وعدم الاعتناء بدفاعه، وقد تبنى المشرع مبدأ الفصل بين سلطة التحقيق وسلطة الاتهام
17. يشكل الإذن قيда على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجزائية؛ فالإذن من الإجراءات المتعلقة بالنظام العام حيث تكون جميع الإجراءات التي تمت قبل الإذن باطلة.
18. لا يجوز أن ترفع الدعوى الجزائية إلا بناءً على شكوى خطية أو شفهية أو ممن يقوم مقامه قانونا في جرائم السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة وإخفاء الأشياء المتحصلة منها إذا كان المجني عليه زوجاً للجاني أو كان أحد أصوله أو فروع له ولم تكن هذه الأشياء.

ثانياً- التوصيات:

من خلال الدراسة ما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصي بما يلي:

1. التوجه إلى المشرع الاتحادي في إعادة النظر في وضع قواعد نصية بمواد قانون الإجراءات الجزائية لتحديد تصرف النيابة العامة في أمر الحفظ ووجوب قيام النيابة العامة بإعلان المجني عليه والمدعي بالحق المدني بقرار الحفظ.
2. التوجه إلى المشرع الاتحادي في إعادة النظر في ضرورة وضع قواعد نصية بمواد قانون الإجراءات الجزائية لتحديد معايير النيابة العامة في تقدير حالات أمر لا وجه لإقامة الدعوى الجزائية.
3. التوجه إلى المشرع الاتحادي في إعادة النظر في تحديد مدة الطلبات التي تقدم للنيابة العامة عبر الخدمات الذكية؛ إذ تأخذ فترات من 5 إلى 7 أيام وأن هذه المدد غير منصوص عليها في مواد القانون وقد يؤثر عدم تحديد هذه المدد على نوعية الطلب المقدم للحصول على الخدمة الإلكترونية.

4. التوجه إلى المشرع الاتحادي في إعادة النظر في إدراج الخدمات الذكية في نصوص مواد القانون بهدف التطوير ومعالجة الأخطاء للارتقاء بمستوى العمل لمصلحة العدالة وللتنمية المستدامة وحماية المجتمع وقمع وإصلاح كل الاضطرابات الاجتماعية والارتقاء برجل العدالة واقتضاء حق المجتمع في معاقبة الجاني.
5. التوجه إلى المشرع الاتحادي في إعادة النظر في مدة التحقيق المعتمد على الخدمات الإلكترونية وتاريخ إحالة الدعوى الجزائية إلى المحكمة المختصة؛ إذ إن طول مدة إجراءات التحقيق ترهق الدولة مصاريف الإنفاق على المحبوس احتياطياً على صدد القضية من تكاليف الإقامة داخل الحبس إضافة إلى ما تواجه السلطات المختصة من مشاكل شغب المحبوسين وحالتهم النفسية.
6. إعادة النظر في مبدأ الملاءمة؛ لملاءمة المتابعة تتناول الفائدة الاجتماعية العملية للعقاب ذاته وتحدد مدى إخلال الجريمة بالنظام العام فإن النيابة العامة بصفتها سلطة اتهام عند تقديرها تبت فيما إذا كان العقاب على الجريمة يؤدي إلى إصلاح الخلل الاجتماعي الناتج عنها فقد أحاط المشرع المتهم أثناء التحقيق بسياج من الضمانات و ذلك منذ بدايته إلى نهايته سواء أمام عضو النيابة العامة ولاسيما ما يتعلق بتسبيب الأمر بالوضع رهن الحبس المؤقت وأمر تجديد الحبس المؤقت وكذلك تقرير حق المتهم الذي صدر في حقه أمر بأن لا وجه للمتابعة أو حكم بالبراءة متى لحقه ضرر أن يطلب التعويض و ذلك ضمن إجراءات التحقيق أو الأوامر المتعلقة به.
7. إعادة النظر في إجراءات فتح البلاغ الجنائي أو الشكوى الجنائية في مراكز الشرطة إلى مراجعة وكيل النيابة المختص في كل مركز من مراكز الشرطة قبل بدء أخذ الإفادة؛ إذ إن هناك بعض الحالات تستوجب فتح البلاغ قد لا تأخذها مراكز الشرطة بعين الاعتبار، وتتباطأ فيها مما يؤثر على جوهر الدعوى الجزائية بالتقادم أو لعدم الاختصاص.

قائمة المصادر والمراجع:

- سرور، أحمد فتحي (1979). الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية. مطابع الاميرية.
- سرور، أحمد فتحي (1993). الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية (ط7). مكتبة رجال القضاء.
- سرور، أحمد فتحي (1998). نظرية البطلان في الإجراءات الجنائية. دار النهضة العربية. ص 286.
- خوين، حسن شتيت (1998). ضمانات المتهم في الدعوى الجزائية خلال مرحلة التحقيق الابتدائي، دراسة مقارنة (ج1). دار الثقافة. ص 166.
- المرصفاوي، حسن صادق (2001). شرح قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية. دار الفتح للنشر والتوزيع. ص 249-251.
- عبيد، حسنين صالح (1974). شكوى المجني عليه. مجلة القانون والاقتصاد، ص 10.
- مصطفى خالد حامد و خميس، عادل عبد الله (2010). الدعوى الجزائية والإجراءات السابقة عليها في قانون الإجراءات الجزائية لدولة الإمارات. مكتبة الجامعة. ص 89-94.
- دائرة القضاء (2007). القانون رقم 23 لسنة 2006 الخاص بدائرة القضاء. أبوظبي: جرى تنظيمها في العام 2007 استنادا إلى القرار رقم 22 الذي أصدره سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان رئيس دائرة القضاء.
- الزعنون، سليم (2001). التحقيق الجنائي، المبادئ العامة للتحقيق الجنائي (ط4). المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص 208، ص 211.
- عبد المنعم، سليمان (2002). إحالة الدعوى الجنائية من سلطة التحقيق إلى قضاء الحكم. دار الجامعة الجديدة للنشر. ص 58-65-66.
- حومد، عبد الوهاب (1995). الوسيط في الإجراءات الجزائية الكويتية (ط5). جامعة الكويت. ص 249.
- عبدالقادر، عزت (1988). المرجع العملي في الإجراءات أمام المحاكم والنيابات. دار الفلج للطباعة. ص 41.
- علواني، علواني جميل (2003). التعليق على قانون الإجراءات الجزائية. دار المطبوعات الجامعية. ص 168.
- جروه، على (2006). الموسوعة في الإجراءات الجزائية. دار النهضة العربية. المجلد الثالث، ص 75.
- عبدالستار، فوزية (2016). شرح قانون الإجراءات الجزائية وفقاً لأحدث التعديلات التشريعية (ط5، المجلد الأول). دار النهضة العربية. ص 682.
- سلامة، مأمون محمد (1980). قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض. دار الجامعة الجديدة. ص 152.
- حسني، محمود نجيب (2016). شرح قانون الإجراءات الجزائية وفقاً لأحدث التعديلات التشريعية (ط5، المجلد الأول). دار النهضة العربية. ص 68 ص 125.
- تري، منى كامل (2004). حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإجرائية. مطبعة النصر. ص 45.
- تري، منى كامل (2010). سلطة الادعاء العام في حفظ الدعوى في التشريعات العُمانية. مجلة المفكر، 5(10)، ص 136.
- تري، منى كامل (2022). المنير في المذكرة الإيضاحية لشرح وتفسير قانون الإجراءات الجزائية رقم 35 لسنة 1992 وفقاً لأحدث التعديلات بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 28 لسنة 2020 وأحدث أحكام القضاء. ص 67.

- شلالات، نزيه نعيم (2010). النيابة العامة. منشورات الحلبي الحقوقية. ص 7.
- النيبيري، وليد (2022). الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجزائية في التشريع الجزائري الإماراتي دراسة مقارنة. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، 19(2)، ص 430-403. <https://doi.org/10.36394/org.i2.12.v19.jls/>
- قانون الإجراءات الجزائية (2023). مرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2023 في شأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2023 بشأن الإجراءات الجزائية. صادر في 03 أكتوبر 2022 نشر بالجريدة الرسمية 737(ملحق) بتاريخ 10 أكتوبر 2022 نفاذ التشريع في 01 مارس 2023 وزارة العدل، دولة الإمارات العربية المتحدة ص 177:
- التعليمات القضائية (2007). المادة (2) التعليمات القضائية. أبوظبي: وزارة العدل التعليمات القضائية للنيابة العامة.
- مادة 9. (2023). إجراءات جزائية. وزارة العدل: مرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2023 في شأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (38) لسنة 2023.
- الطعن الاتحادي (2023). المحكمة الاتحادية العليا طعن رقم 1429 و 1443 لسنة 2022 جزائي. أبوظبي: الدعوى الجزائية صادر بتاريخ 31/10/2023.
- تميز (2009). محكمة التمييز الجزائية اللبنانية، الغرفة الخامسة، القرار رقم 239 تاريخ 26/10/1972. الجزائر: مشار إليه في منى تربي: مسألة عضو الادعاء العام في التشريعات العمانية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، معهد الحقوق والاقتصاد ص 121.
- طعن اتحادي (2008). تحريك الدعوى الجزائية، اختصاص النائب العام. طعن 122 لسنة 2008 س 3: المحكمة الاتحادية العليا في الطعن الجزائي س 3 قضائية.
- طعن اتحادي (2022). مدى جواز رفع الدعوى الجزائية. الطعن رقم 1508 لسنة 2022 جزائي: المحكمة الاتحادية العليا ابو ظبي في 11/أبريل/2023.
- طعن اتحادي (2010). الامر بان لاوجه - امر الحفظ. أبوظبي: المحكمة الاتحادية العليا الطعن رقم 91 لسنة 2010 س 4 ق. أ - جزائي.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- surūrun 'aḥmd futhī (1979). alwasītu fī qānūni al-'ijrā'āti al-janā'iyati maṭābī'ī al-a'amyirrayti surūrin 'aḥmadu faṭḥiyyin (1993). al-wasītu fī qānūni al-'ijrā'āti al-jinā'iyati) t7 .(maktabatu rijāli al-qaḍā'i
- surūrun 'aḥmadu faṭḥiyyin (1998). nazariyyatu albuṭlāni fī al-'ijrā'āti aljinā'iyati dāru al-nahḍati al'arabiyyati ṣ 286.
- khū'ayn ḥasin shatīt (1998). ḡamānātu al-muttahami fī al-da'wā aljazā'iyati khilāla marḥalati al-taḥqīqi aliābtidā'iyyi dirāsaton muqāranaton) g1 .(dāru al-thaqāfati ṣ 166.
- almarṣafāwiyyu ḥasani ṣādiqin (2001). sharḥu qānūni al-'ijrā'āti wa-l-muḥākamāti aljazā'iyati dāru alfathī lil-nashri wa-l-tawzī'i ṣ 249-251.
- 'ubaydin ḥasnaynu ṣāliḥin (1974). shakwā almajniyyi 'alayhi mijallatu alqānūni wa-l-iāqtīṣādi ṣ 10.
- muṣṭafā khālidin ḥāmidin wa khamīsun 'ādilu 'abdu Allāhi (2010). al-da'wā aljazā'iyati wa-l-'ijrā'āt al-sābiqatu 'alayhā fī qānūni al-'ijrā'āti aljazā'iyati lidawlati al'imārati maktabatu aljāmi'ati ṣ 89-94.
- dā'iratu alqaḍā'i (2007). alqānūnu raqmu 23 lisinti 2006 alkhāṣṣu bidā'irati alqaḍā'i 'abwzby jarā taḥzīmuhā fī al'āmi 2007 astinādan 'ilā alqarāri raqmi 22 alladhī 'aṣḍarahu simwu al-shaykhi maṣṣūru bni zāyidin 'al nhyān ra'īsu dā'irati alqaḍā'i
- al-za'nūni sulaymun (2001). al-taḥqīqu al-jinā'iyi al-mabādī'iu al'āmmatu lil-taḥqīqi aljuni'i'ti) t4.(almu'uassasati al'arabiyyati lil-dirāsati wa-l-nashri . ṣ 208 ، ṣ 211.
- 'abdu almun'imi sulaymānu (2002). 'ihālatu al-da'wā aljinā'iyati min sulṭati al-taḥqīqi 'ilā qaḍā'i alḥukmi . dāru aljāmi'ati aljadīdati lil-nashri ṣ 58-65-66.
- ḥawmadun 'abdu alwāḥḥābi (1995). alwasīti fī al-'ijrā'āti aljazā'iyati alkū'aytiyyati) t5 .(jāmi'atu alkū'ayti ṣ 249.
- 'abduāluqādr 'azzat (1988). almarjī'u al-'amaliyyu fī al-'ijrā'āti 'amāma almaḥākimi wa-l-niābāti dāru alfalji lil-ṭibā'ati ṣ 41.
- 'ulwāniyyun 'ulwāniyyun jamīlun (2003). al-ta'līqu 'alā qānūni al-ajriā'āat aljazā'iyati dāru almaṭbū'āti al-jāmi'iyati ṣ 168.
- jarwhu 'alā (2006). almawsawā'u fī al-ajriā'āat aljazā'iyati dāru al-nahḍati al'arabiyyati almuḡalladu al-thāliṭhu ṣ 75.
- 'abdālustār fawziyata (2016). sharḥu qānūni al-'ijrā'āti aljazā'iyati wafqan li'aḥḍathi al-ta'dilāti al-tashrī'iyyati) t5 ،almujalladi al'awwali dāru al-nahḍati al'arabiyyati ṣ 682.

- salāmata ma'amūnin muḥammadin (1980). qānūnu aliājriā'āt al-janā'iyati mu'allaqan 'alayhi bi-l-fiḥi wa'aḥkāmi al-naqḍi dāru aljāmi'ati aljadidati ṣ 152.
- ḥasaniyyun maḥmūdi najībīn (2016). sharḥu qānūni al'ijrā'āti aljazā'iyati wafqan li'aḥdathi al-ta'dilāti al-tashrī'iyati) t5 ,almujalladi al'awwali dāru al-nahḍati al'arabiyyati ṣa 68 ṣa 125.
- turkiyyun minan kāmilin (2004). ḥuqūqu al'insāni wafqan lil-shur'ayi al'ijrā'iyati maṭba'atu al-naṣri ṣ 45.
- turkiyyun minan kāmilin (2010). sulṭatu aliāddi'ā'i al'āmmi fi ḥifzi al-da'wā fi al-tashrī'āti al'umāniyyati mijallatu almufakkiri 5(10) ، ṣ 136.
- turkiyyun minan kāmilin (2022). almunīru fi almudhakkarati al'iqābiyyati lisharḥi watafsīri qānūni al'ijrā'āti aljazā'iyati raqmi 35 lisanati 1992 wafqan li'aḥdathi al-ta'dilāti bi-l-marsūmi biqānūnin aṭḥiāadyi raqmi 28 lisanati 2020 wa'aḥdathi 'aḥkāmi alqaḍā'i ṣ
- shallālātīn nazīh nu'aymin (2010). al-niābati al'āmmatu manshūrāti alḥalabiyyi alḥuqūqiyyati ṣ 7.
- al-naybāriyyu wlyd (2022). al'amru bi'an lā wajha li'iqāmati al-da'wā aljazā'iyati fi al-tashrī'i al-jizā'iyyi al'imāarittī dirāsaton muqārinaton mijallatu jāmi'ati al-shāriqati lil-'ulūmi alqānūniyyati 19(2) ، ṣ 403-430. <https://doi.org/10.36394/jls.v19.i2.12>
- qānūnu al'ijrā'āti aljazā'iyati (2023). marsūmun biqānūnin aṭḥiāadyi raqmu (45) lisanati 2023 fi sha'ani ta'dili ba'ḍi 'aḥkāmi qānūni al'ijrā'āti aljazā'iyati al-ṣādiri bi-l-marsūmi biqānūnin aṭḥiāadyi rāqmi (38) lasinti bisha'ani2023al'ijrā'āti aljazā'iyati ṣādirun fi 03 uktūbara 2022 nushira bi-l-jarīdati al-rasmiyyati 737)mulḥaqun (bitārīkhi 10 'aktwbr 2022 tārikhu nafādhi al-tashrī'i fi 01 māris 2023 wizāratu al'adli dawlatu al'imārati al'arabiyyati almuttaḥidati ṣ 177:
- al-ta'limātu al-qaḍā'iyatu (2007). almāddatu (2) al-ta'limātu al-qaḍā'iyatu 'abwzby wizāratu al'adli al-ta'limātu al-qaḍā'iyatu lil-niābati al'āmmati
- māddatu (2023). 'ijarā'āt jazā'iyatun wizāratu al'adli marsūmun biqānūnin aṭḥiāadyi raqmu (45) lasinti 2023 fi sha'ani ta'dili ba'ḍi 'aḥkāmi qānūni al'ijrā'āti aljazā'iyati al-ṣādiri bi-l-marsūmi biqānūnin aṭḥiāadyi rāqmi (38) lisanati 2023.
- al-ṭā'nu alitahidduy (2023). almaḥkamatu aliāṭḥiāadyi#ta al'ulyā ṭā'nun raqmu 1429 wa 1443 lisanati 2022 jazā'iyun 'abū ḥabyin al-da'wā al-jazā'iyatu ṣādirun bitārīkhi 31 /10 /2023.
- tamyizin (2009). maḥkamatu al-tamyizi aljazā'iyati al-lubnāniyyati alghurfatu alkāmisatu alqarāru raqmu 239 tārikhi 26 /10 /1972. aljazā'iru mushārun 'ilayhi fi minan turkiyyin mas'alatu 'udwi aliāddi'ā'i al'āmmi fi al-tashrī'āti al'umāniyyati mijallatu aliājtihādi lil-dirāsati alquanwinnayī wa-l-'iqṭaṣiddayī ma'hadi alḥuqūqi wa-l-iāḥṭiṣādi ṣ

ṭa'nun attiḥādiyyun (2008). taḥrīku al-da'wā aljazā'iyyati 'akhtiṣāṣu al-nā'ibi al'āmmi ṭa'nun 122 lisanati 2008 sa : almaḥkamatu aliāthiāadyi#ta al'ulyā fī al-ṭa'ni aljuzi'ī s 3 qaḍā'iyyatun ṭa'nun attiḥādiyyun (2022). madā jawāzi raf'i al-da'wā aljazā'iyyati al-ṭa'nu raqmu 1508 Isna 2022 jazā'iyyun almaḥkamatu aliāttiḥādiyyatu al'ulyā abw ḡby fī 11/ 'abryl.2023/ ṭa'nun attiḥādiyyun (2010). alāamru bāna liāwjuhi amra alḥifzi 'abwḡby almaḥkamatu aliāttiḥādiyyatu al'ulyā al-ṭa'nu raqmu 91 Isna 2010 s q ' jazā'iyyun

The Standards Governing Public Prosecution Decisions in the Federal Legislation of the United Arab Emirates

Muna Alwasmi⁽¹⁾

Abstract:

The study attempted to clarify the foundations and standards that govern the Public Prosecution's decisions in directing the initiation of criminal proceedings. It also addressed the foundations and rules that govern the Public Prosecution's authority in issuing a decision not to refer a criminal case, whether the decision is to dismiss the case or issue an order not to proceed with the criminal case. This is in accordance with Federal Decree Law No. (45) of 2023 amending some provisions of the Criminal Procedure Law issued by Federal Decree Law No. (38) of 2023.

The study discussed the powers and competencies of the Public Prosecution during the investigation stage, which is considered the most critical phase in criminal proceedings, due to its impact on individual rights and freedoms. It is regarded as one of the most important laws in reinforcing guarantees for the individual rights of the accused. The study employed the descriptive-analytical approach as well as the comparative method, and concluded with results and recommendations. The most important finding of the study was that the legal description applied to the facts by the court is what ultimately defines the legal characterization of the case. The court is not bound by the legal description provided by the Public Prosecution for the act attributed to the accused. This description in directing the initiation of criminal proceedings is not final and does not prevent the court from amending it if it deems it necessary to correct the legal characterization of the case.

Keywords: Foundations and standards, The order to file a criminal case, The investigation stage, Authorities, The Public Prosecutor.

(1) College of Law – University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)
gyada.ecc@gmail.com